



لائحة الشراكة المجتمعية



١٤٤٦ هـ - ٢٠٢٤ م

المحتويات:

- تمهيد
- مفهوم الشراكة المجتمعية:
- أهمية الشراكة المجتمعية:
- أهداف الشراكة المجتمعية
- مجالات الشراكة المجتمعية:
- المبادئ والأسس
- مواد عامة:
- المادة: رقم (١) تعديل عقد الشراكة
- المادة: رقم (٢) سرية المعلومات
- المادة: رقم (٣) التفويض والتنازل
- المادة: رقم (٤) الإخلال في بنود العقد
- المادة: رقم (٥) آلية تسوية الخلاف
- المادة: رقم (٦) التكاليف
- المادة: رقم (٧) مدة العقد
- المادة: (٨) الملكية والنشر
- أولاً: التمهيد
- ثانياً: المصطلحات
- ثالثاً: الأهداف
- رابعاً: مجالات التعاون
- خامساً: المبادئ والأسس
- سادساً: أحكام عامة
- سابعاً: عدد نسخ الاتفاقية وتصديقها
- نموذج الشراكة المجتمعية
- تمهيد
- المادة (١)



- المادة (٢): التعريفات
- المادة (٣): أهداف الشراكة
- المادة (٤): مجالات التعاون
- المادة (٥): مدة المذكرة:
- المادة (٦): الملكية والنشر
- المادة (٧): تعديل المذكرة
- المادة (٨): إنجاز البرامج المشتركة
- المادة (٩): سرية المعلومات
- المادة (١٠): التفويض والتنازل
- المادة (١١): التكاليف
- المادة (١٢): الإخلال في بنود المذكرة
- المادة (١٣): آلية تسوية الخلاف
- المادة (١٤): عدد النسخ
- اعتماد مجلس الإدارة

تمهيد:

إيماناً بأهمية الشراكة المجتمعية بين أطراف المجتمع وامثالاً لقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة/٢]. ولحديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "خير الناس أنفعهم للناس" رواه الطبراني، وقوله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" رواه البخاري ومسلم، حرصت الجمعية على مد يدها لجميع مؤسسات المجتمع المدني (الحكومي - الخاص) لتكوين شراكات وتعاون وتكامل تهدف إلى تنمية المجتمع.

مفهوم الشراكة المجتمعية:

علاقة تعاونية وتكاملية بين الجمعية ومؤسسات المجتمع المدني بهدف تكامل الجهود المبذولة وفق النمط الأمثل الذي يتفق مع قيم وعادات وتقاليد وضوابط ومعايير المجتمع، بحيث تتكامل وتتواصل الجهود المبذولة من الطرفين في إطار من التفاهم والتواصل والتعاون المستمر بما يحقق الأهداف المتفق عليها.

أهمية الشراكة المجتمعية:

تلعب الشراكة المجتمعية دوراً أساسياً في عملية التنمية في المجتمع، حيث تعتبر ركيزة من الركائز الأساسية التي تقوم عليها التنمية، وهي مبدأ أساس من مبادئ تنمية المجتمع.

أهداف الشراكة المجتمعية:

- ١- تحقيق التعاون والتكامل البناء بين مؤسسات المجتمع المختلفة.
- ٢- المساعدة على تحقيق رؤية ورسالة وأهداف الجمعية.
- ٣- تعزيز أدوار الشراكة المجتمعية للمساندة الحقيقية في التخفيف من الإنفاق وترشيده.
- ٤- المساهمة الإيجابية في إنجاح البرامج التطوعية والاجتماعية.
- ٥- تحقيق الجودة في الأداء.
- ٦- تنمية روح العطاء وحب العمل التطوعي لدى أفراد ومؤسسات المجتمع بمختلف مجالاته.
- ٧- العمل مع الشركاء على دعم التنمية وتجنب الازدواجية.
- ٨- المساعدة في تحقيق أهداف المسؤولية المجتمعية.

مجالات الشراكة المجتمعية:

- ١- تقديم الاستشارات وتوفير المعلومات.
- ٢- إجراء البحوث والدراسات.
- ٣- إقامة البرامج التوعوية بجميع مجالاتها.
- ٤- برامج التطوير الإداري والقيادي والمالي.
- ٥- برامج العلاقات العامة والإعلام.
- ٦- دعم مشاريع وبرامج الأسر المستفيدة.
- ٧- الشراكة في بناء المشروعات التنموية التي تعنى بالمجتمع بكل صورها.
- ٨- برامج التسويق وما يتعلق به.
- ٩- برامج التطوع والنفع المجتمعي.
- ١٠- التأهيل والتدريب والتطوير.
- ١١- جميع المجالات التي تخدم نشاط الجمعية.

المبادئ والأسس:

- ١- الالتزام بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة العربية السعودية.
- ٢- التقيد والالتزام بنص عقد الشراكة المجتمعية وعدم الإخلال ببند العقد.
- ٣- الالتزام بالمدة المحددة بالعقد.
- ٤- تكوين فريق عمل مشترك بين الطرفين وتحديد رئيس للفريق.

مواد عامة:

المادة: رقم (١) تعديل عقد الشراكة

لا يجوز تعديل أي بند من بنود العقد إلا بموافقة الطرفين كتابياً على التعديل أو وفقاً لما نص عليه في عقد الشراكة ومذكرات التفاهم.

المادة: رقم (٢) سرية المعلومات

يتعهد الطرفان بالحفاظ على سرية المعلومات التي تتوفر لديهما سواء كانت شفوية أو مكتوبة ولا يجوز إفشاء الأسرار لأي طرف ثالث إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر وحتى بعد انتهاء العمل.

المادة: رقم (٣) التفويض والتنازل

لا يجوز لأي طرف من طرفي العقد التفويض أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته المنصوص عليها بالعقد بدون موافقة الطرف الآخر الخطية على ذلك.

المادة: رقم (٤) الإخلال في بنود العقد

في حال إخلال أي من الطرفين في تنفيذ التزاماته المترتبة على تطبيق نصوص العقد يجوز للطرف الآخر أن يقدم إشعاراً إلى الطرف المخل يبين فيه رغبته في إنهاء العقد ما لم يتم إصلاحه خلال ٢٠ يوماً من تاريخ تقديم الإشعار، وحين إذ يجوز للطرف الآخر إنهاء الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار خطي بذلك إلى الطرف المخل.

المادة: رقم (٥) آلية تسوية الخلاف

تخضع الشراكة ومذكرات التفاهم للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وفي حال نشوء أي نزاع بين الطرفين حول أي بند من بنود العقد يعملان على حله ودياً.

المادة: رقم (٦) التكاليف

يتم الاتفاق على تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة الخارجة عن الإطار العام بناءً على التكاليف المقدرة من الطرفين ويتم اعتماده من قبل الطرفين.

المادة: رقم (٧) مدة العقد

يسري تنفيذ العقد اعتباراً من تاريخ توقيعه من قبل الطرفين ولمدة محددة ويجوز للطرف الأول تمديد العقد لمدة أخرى أو مدة ماثلة وذلك بإرسال إخطار للطرف الثاني قبل انتهاء العقد بما لا يقل عن ٣٠ يوماً.

المادة: (٨) الملكية والنشر

في حال وجود أبحاث ودراسات تعود ملكية نتائج الدراسات والأبحاث المنبثقة عن هذه الشراكة أو مذكرة التفاهم للطرفين، ولا يجوز نشر تلك النتائج أو إصدار

المواد العلمية التي يتم التوصل إليها إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من قبل الطرفين.

عناصر الشراكة المجتمعية:

أولاً: التمهيد

وهو جزء تعريفي يذكر فيه جهات الشراكة واختصاصها والأسماء والعناوين وأرقام التواصل للطرفين.

ثانياً: المصطلحات

وهو جزء التعريفات والمسميات الخاصة بالاتفاقية.

ثالثاً: الأهداف

يُذكر هذا الجزء من أهداف الشراكة وتكون واضحة ومستمدة من لائحة الشراكة المجتمعية.

رابعاً: مجالات التعاون

تؤخذ وتستند من مجالات التعاون المنصوص عليها في اللائحة وتحدد لكل جهة اختصاصها ومهامها.

خامساً: المبادئ والأسس

وهي المبادئ والأسس التي تقوم عليها الاتفاقية وتختص بالأنظمة واللوائح والقواعد ومدة الاتفاقية.

سادسًا: أحكام عامة

القوانين والتشريعات والأحكام المتعلقة بعقد الشراكة.

سابعًا: عدد نسخ الاتفاقية وتصديقها

طباعة نسختين من الاتفاقية وتوقيع الطرفين عليها وختمه

نموذج الشراكة المجتمعية

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده:

فإنه في يوم بتاريخ: / / ١٤٤٤هـ الموافق: / / ٢٠٢٢م بعونه تعالى

تم الاتفاق والشراكة بين كلاً من:

الطرف الأول			
	رقم الترخيص		اسم الجهة
	رقم الجوال		العنوان
	رقم الهوية		البريد الإلكتروني
			ممثلة الجهة

الطرف الثاني			
	رقم الترخيص		اسم الجهة
	رقم الجوال		العنوان
	رقم الهوية		البريد الإلكتروني
			ممثلة الجهة

تمهيد:

نظرا لرغبة الطرفان الأول والثاني في تقديم وحيث أن الطرف الثاني متخصص في مجال (.....)، ولديه الاستعداد والقدرة لتلبية تلك الخدمات، فقد تم الاتفاق بين الطرفين على الآتي:

المادة (١):

يعتبر التمهيد أعلاه جزءا لا يتجزأ منها، يقرأ ويفسر بها.

المادة (٢): التعريفات

١-

٢-

المادة (٣): أهداف الشراكة

١-

٢-

المادة (٤): مجالات التعاون

يقوم الطرفان الأول والثاني بموجب هذه المذكرة بتقديم الخدمات (.....) وذلك حسب احتياج متلقي الخدمات وتتضمن ما يلي:

١-

٢-

المادة (٥): مدة المذكرة:

يسري تنفيذ هذه المذكرة اعتباراً من تاريخ توقيعها من قبل الطرفين ولمدة (.....)، ويحق للطرف الأول تمديد المذكرة لمدة أخرى أو مدد مماثلة وذلك بإرسال إخطار للطرف الثاني قبل انتهائها بـ (.....) يوماً على ألا يؤثر ذلك على البرامج المنفذة والمتفق عليها مسبقاً.

المادة (٦): الملكية والنشر

تعود ملكية نتائج الدراسات والأبحاث المنشقة عن هذه المذكرة للطرفين، ولا يجوز نشر تلك النتائج أو إصدار المواد العلمية التي يتم التوصل إليها إلا بعد الحصول على الموافقة الكتابية من قبل الطرفين.

المادة (٧): تعديل المذكرة

لا يجوز تعديل أي بند من بنود هذه المذكرة إلا بموافقة الطرفين كتابياً على التعديل.

المادة (٨): إنجاز البرامج المشتركة

في حال عدم تجديد هذه المذكرة فإنه يستمر العمل لإنجاز البرامج المشتركة القائمة والناشئة عنها وفقاً للأحكام الواردة بهذه المذكرة حتى يتم انتهاء العمل بها.

المادة (٩): سرية المعلومات

يتعهد الطرفان بالحفاظ على سرية المعلومات التي تتوفر لديهما بسبب تطبيق هذه المذكرة سواء كانت شفوية أو مكتوبة ولا يجوز إفشاء هذه الأسرار لأي طرف ثالث إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من الطرف الآخر وحتى بعد

انتهاء العمل بها.

المادة (١٠): التفويض والتنازل

لا يجوز لأي من الطرفين التفويض أو التنازل عن أي من حقوقه أو التزاماته الواردة في هذه المذكرة بدون موافقة خطية من الطرف الآخر على ذلك.

المادة (١١): التكاليف

يتم الاتفاق على تكاليف الأنشطة والبرامج المختلفة بناءً على التكاليف المقدرة من الطرف الأول والثاني ليم اعتمادها من قبل الطرفين.

المادة (١٢): الإخلال في بنود المذكرة

في حال إخلال أي من الطرفين في تنفيذ التزاماته المترتبة على تطبيق نصوص هذه المذكرة يجوز للطرف الآخر أن يقدم إشعاراً إلى الطرف المخل يبين فيه رغبته في إنهاء هذه المذكرة ما لم يتم إصلاح ذلك خلال (...) يوماً من تاريخ تقديم هذا الإشعار، فيجوز عندئذ للطرف الآخر إنهاء هذه الاتفاقية عن طريق تقديم إشعار خطي بذلك إلى الطرف المخل.

المادة (١٣): آلية تسوية الخلاف

تخضع هذه المذكرة للأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية، وفي حال نشوء أي نزاع بين الطرفين حول أحكام هذه المذكرة يعملان على حله ودياً.

المادة (١٤): عدد النسخ

حررت هذه المذكرة من نسختين أصليتين باللغة العربية يسلم كل طرف نسخة منها، وذلك للعمل بموجبها وتوثيقها، ولما تقدم فقد جرى التوقيع على هذه المذكرة في اليوم والسنة المذكورة في مقدمتها.

الطرف الثاني:

الاسم:

المنصب:

التوقيع:

الطرف الأول

الاسم:

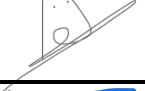
المنصب:

التوقيع:

المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية تحديث هذه السياسة لعام ٢٠٢٤م.

اعتماد مجلس الإدارة

م	اسم العضو	المنصب	التوقيع
١	أ. أسماء بنت معلا بن عايض الأحمدي	رئيس مجلس الإدارة	
٢	أ. د. أسماء بنت علي بن مقبل الخطاب	نائب رئيس مجلس الإدارة	
٣	أ. حبيبة بنت مصطفى بن علي حافظ	عضو مجلس إدارة	
٤	د. هياء بنت عبد الله بن حمد الحربي	عضو مجلس إدارة	
٥	د. جمعة بنت حامد بن يحيى الزهراني	عضو مجلس إدارة	



رائدات

جمعية رائدات للقيادات الشبابية